الفصل الثالث

المحاكمة الأولى

تصرفات السلطة وتقرير الأزهر

لن نبحث عن حقيقة الصلة بين الأمرين، وهل كان تلاقى الأمرين عن اتفاق وترتيب مسبقين أم أنها كانت محض مصادفة، لم يكن فى منشئها ما ينبئ عن تلاقى وجهتى النظر..

على كل فإننا نرجىء ذلك بصفة مؤقتة إلى أن نعرض المسألة بجانبيها بالقدر الذى تسمح به المراجع المتوافرة، والحقائق المعروفة، وأملنا كبير فى أن نوفق فى التزام جانب الحق، وأن نتوصل إلى الكشف عن الحقيقة.

أولا: تصرفات السلطة:

يروى «نجيب محفوظ» بلسانه قصة نشر رواية «أولاد حارتنا» فى الكتاب المعنون «نجيب محفوظ»: صفحات من مذكراته وأضواء جديدة على أدبه وحياته – من إعداد الكاتب الكبير «رجاء النقاش» على لسان «نجيب محفوظ»: (ص: ١٤ وما بعدها):

البداية:

«فى عام ١٩٥٧م شعرت بدبيب غريب يسرى فى أوصالى، ووجدت نفسى منجذبا مرة أخرى نحو الأدب.. وكانت كل الأفكار المسيطرة علىّ فى ذلك الوقت تميل ناحية الدين والتصوف والفلسفة، فجاءت فكرة «أولاد حارتنا» لتحيى فى داخلى الأديب الذى ظننته قد مات، ولذلك لاحظ النقاد تغييرا فى أسلوبى واتجاهاتى الأدبية وهم يقارنون بين «أولاد حارتنا» بما سبقها من أعمال، فهى لم تناقش مشكلة اجتماعية واضحة كما اعتدت فى أعمالى قبلها، بل هى أقرب إلى النظرة الكونية الإنسانية العامة، ومع ذلك فرواية «أولاد حارتنا» لا تخلو من خلفية اجتماعية واضحة، ولكن المشكلات التى صاحبتها والتفسيرات التى أعطيت لها، جعلت كثيرين لا يلتفتون إلى هذه الخلفيات.»

ثم يمضى «نجيب محفوظ» يكمل الرواية بعد هذه البداية:

• النشر على حلقات مسلسلة وبداية الأزمة:

نشـرت رواية «أولاد حارتنا» فى جريدة الأهرام على حلقات مسلسلة.. ومرت حلقاتها الأولى دون أن تظهر أى ملاحظات عليها، فالجزء الأول من الرواية لا يسـبب أى مشـاكل ولكـن الأزمة بدأت بعد أن نشـرت الصفحة الأدبية بجريـدة الجمهورية خبرا يلفت فيه كاتبه النظر إلى أن الرواية المسلسـلة التى تنشـرها جريدة الأهرام فيها تعريض بالأنبياء.. بعد هذا الخبر المثير، بدأ البعض. ومن بينهم أدباء للأسـف فى إرسـال عرائض وشكاوى إلى النيابة العامة، ومشـيخة الأزهر، بل إلى رئاسـة الجمهورية، يطالبون فيها بوقف نشر الرواية، وتقديمى إلى المحاكمة، وبدأ هؤلاء يحرِّضّون الأزهر ضدى على أسـاس أن الرواية تتضمن كفرا صريحا، وأن الشـخصيات الموجـودة فى الرواية ترمز إلى الأنبياء. وقد عرفت هذه المعلومات عن طريق صديق لى هو الأسـتاذ «مصطفى حبيب» الذى كان يعمل سكرتيرا لشـيخ الأزهر، وكان شـقيقه يعمل وكيل نيابة وهو الذى أخبرنى أن أغلب العرائض التى وصلت إلى النيابة العامة أرسلها أدباء.

وخـدع رجـال الأزهر فـى هذه الأزمة، لأنهم لم يحسـنوا قراءة الروايـة وفهمها، بل إن بعضهـم لم يقـرأ رواية أدبية من قبل، ومن هنا فسَّـروا رواية «أولاد حارتنا» تفسـيرا دينيا: ورأوْا أن شخصية «أدهم» فى الرواية ترمز إلى «آدم»، وشخصية «إدريس» ترمز إلى «إبليس»، وشخصية «جبل» هى «موسى»، وشخصية «رفاعة» هى شخصية «المسيح». أما شـخصية «قاسم»، فهى شخصية «محمد عليه الصلاة والسلام».. وهكذا. دافع عن الرواية الأستاذ «محمد حسنين هيكل»، ولولاه لكان توقف نشرها فى الأهرام فورا».

• منع نشر «أولاد حارتنا» فى مصر:

وينتقل «نجيب محفوظ» خطوة بعد ذلك فيروى:

(وبعد انتهاء نشر رواية «أولاد حارتنا» فى الأهرام، قابلنى الدكتور «حسن صبرى الخولى» الممثل الشـخصى للرئيس «عبد الناصر»، وكان رجلا فى غاية اللطف، وقد سبق لنا العمل معا فى الرقابة، هو فى رقابة النشر، وأنا فى الرقابة على المصنفات الفنية. قال لى «الخولى» إنه لا يستطيع أن يسمح بنشر رواية «أولاد حارتنا» فى مصر ككتاب، لأنه فى حال صدوره سـتحدث مشـكلة كبيرة مع الأزهر، ولكن من الممكن أن تنشر الرواية خارج مصر، واقترح علىّ «الخولى» ترتيب لقاء مع عدد من شـيوخ الأزهر لمناقشـة الرواية، ورحبت بالاقتراح،

فاتفـق معـى على أن أحضر إلى مكتبه فى يوم محدّد، وسـوف يدعو بعض شـيوخ الأزهر لإجراء المناقشة معى. وفى الموعد المحدد ذهبت إلى مكتب «الخولى»، فلم أجد أحدا، وقال لى «الخولى» إنه سـوف يتصل بى لإتمام اللقاء المقترح عندما يجتمعون، ومازلت فى انتظار المقابلة من أكثر من خمسـة وثلاثين عامـا. وأذكر أنه فى أحد اجتماعات المجلس الأعلى للثقافة جلس إلى جانبى شـيخ الأزهر، ودار بيننا حديث ودّى للغاية، ولكنه كان متحفظا على قضية رواية «أولاد حارتنا»..).

انفجار الأزمة عقب حصوله على نوبل:

• ثم يمضى «نجيب محفوظ» فى حكايته للأحداث المتتالية فيقول:

«نامـت الأزمـة فترة طويلة حتى انفجرت فى اليوم التـالى لحصولى على جائزة نوبل، خاصة بعدما تردّد أننى حصلت عليها بسبب هذه الرواية، على الرغم من أن آخر ما جاء ذكـره فى تقريـر الجائزة هو هذه الرواية. وفى اعتقادى أن سـبب الأزمة هو التركيز على التفسـير الدينى للرواية، مع أن هناك تفسـيرات أخرى، فالرواية الواحدة يمكن تفسيرها بأكثر من تفسير، رواية (ثرثرة فوق النيل) مثلا كتبتها كتعبير عن عزلة المثقفين، وعلاقتهم المضطربة بالسلطة، ولكن قد يفسرها البعض على أنها رواية فلسفية تعبرٌ عن عزلة الإنسان فى الكون. ورغم أن رواية (ثرثرة فوق النيل) تعبر عن مشكلة محلية إلا أن البعد الإنسانى فيها جعلها تحظى بشعبية كبيرة فى الخارج عند ترجمتها إلى عدة لغات، منها الفرنسية والألمانية. وبهذه المناسبة أذكر أنه بعد حصولى على جائزة نوبل تولّت الجامعة الأمريكية بالقاهرة تنظيم عملية ترجمة رواياتى للغات الأجنبية بالاتفاق مع دور النشر العالمية. وكلّما ترجمت رواية إلى أى لغة، فإن الجامعة ترسل إلىّ نسخة منها».

وكدليل على صحة وجهة نظرى الخاصة بتعدد التفسـيرات بالنسبة للرواية الواحدة، أن ناقدا وأديبا شابا يعمل فى مجلة عالمية أظنها (النيوزويك) بعث لى برسالة طويلة يشرح لى فيهـا أنه كان يمّر بأزمة إبـداع لازمته فترة من الوقت، وأثناء هذه الأزمة قرأ بالمصادفة روايـة «أولاد حارتنا» مترجمة إلى الإنجليزية، فوجد فيها معانى إنسـانية جميلة حركت بداخله المياه الراكدة، وكتب نقدا جميلا للرواية أرفقه برسـالته. هذا الحماس الذى بعثته الرواية فى داخله دفعه لكتابة عملين قال لى إنهما قيد الطبع، وأنه سـيبعث بنسـخ منهما لى بمجرد خروجهما من المطبعة.

لم تكن وحدها:

ويشير الدكتور «جابر عصفور» فى مؤلفه البديع : «نجيب محفوظ» : الرمز والقيمة – ص ٢٩٨ ومـا بعدها إلى أننا إذا عدنا إلى عام ١٩٥٩م – عام نشـر رواية «أولاد حارتنا» – وأعدنا قراءة دلالاتها فى سـياق العام الذى نشـرت فيه، يلفت النظر على الفور أنها ظهرت فى السـنة نفسها التى نشرت فيها مسـرحية «توفيق الحكيم» (السلطان الحائر) التـى يعـالج فيها ما تنطوى عليه قضيـة الديمقراطية من صراع بين السـيف والقانون. وينتصـر الحكيم بالطبع للقانون مؤكدا أن حيرة السـلطان لـن تنتهى إلا إذا قبل القانون وخضع له، مثل أى فرد من رعاياه، وهو المغزى نفسه الذى أشارت إليه مسرحية (حلاق بغداد) التى كتبها ألفريد فرج فى السجون الناصرية قبل الإفراج عنه، مؤكدا أن «منديل الأمان» من حق الناس جميعا.. ويعلق «جابر عصفور» على ذلك بقوله إنه للأسف لم يكن منديل الأمان من حق الكثيرين من اليساريين الذين ألقى بهم «عبد الناصر» فى سجونه، فى الوقت الذى كان فيه قاب قوسـين أو أدنى من رفع شـعاراتهم عن العدالة والقانون الذى داسـته أقدام أمثال (العسـكرى الأسود) فى رواية «يوسف» «إدريس» القصيرة التى كانت استمرارا لسنوات الرعب نفسها

وقد ظل «نجيب» على رفضه الإذن بنشررواية «أولاد حارتنا» – فى مصر:

وعلى ذلك وإذا كانت «السلطة» لم تصدر قرارا بمصادرة الرواية، بل إنها أغمضت العين عن نشـرها مسلسلة رغم بدء الثورة عليها، وأخذت بالحلّ الذى طرح بتشكيل لجنة.. إلا أن السـلطة أدركت ما قد يصاحب نشـر تلك الرواية فى كتاب من ردّ فعل قد يجاوز حدّه المعقـول، وقد يخلّ باعتبـارات الأمن التى كانت لها الأولوية على غيرها من الاعتبارات، فساقت قرارها إلى «المؤلف» فى صيغة نصيحة، بعدم نشر الرواية – فى مصر – فى كتاب تتـاح قراءتـه وتداوله للجميع، وبخاصة لما هو متوقع من إثارته لمناقشـات تلفت الأنظار، وما قد يترتب على ذلك من إخلال بالأمن أو مِن إحداث معارك لا ضرورة لها، ولا جدوى منها وإن كانت الحكومة فى ذلك الوقت قادرة على فرض السيطرة تماما..

ولكن السلطة أبدت رأيها بأنها لا تمانع فى نشر الرواية فى الخارج. وبالفعل فقد نشرتها «دار الآداب» فـى بيروت، وأعادت طباعتها عدة مرات، وإلى هذه الطبعة يرجع الفضل فى قراءة المثقفين الذين كانوا متلهفين على قراءتها والاطلاع عليها لمعرفة وجه الرأى فيها.

وعلى ذلك فقد كان اتجاه السلطة إلى عدم نشر الرواية فى كتاب وقد التزم «نجيب محفوظ» بهذا الاتجاه، ولم يأذن لأى دار نشر مصرية بنشرها فى داخل مصر، وكان دائما يقول إنه لن يأذن بنشرها ما لم يحصل على موافقة الأزهر على ذلك، وطالما أن هذه الموافقة لم تصدر فلم يوافق على إعطاء هذا الإذن بل وقد رفض أكثر من عرض قُدم إليه لنشر الرواية على مسئولية دار النشر مع إعفائه من المسئولية، من ذلك ما رواه لى الأستاذ «مصطفى نبيل» رئيس تحرير مجلة الهلال الأسبق من أنه قام بزيارة الأستاذ «نجيب» وعرض عليه أن يقوم بنشر رواية «أولاد حارتنا» فى سلسلة «روايات الهلال» على مسئوليته الشخصية، إلا أنه لم يوافق، وأصرعلى موقفه إصرارا شديدا.

وأذكر أنه على عهد تولى الأستاذ «مجدى الدقاق» رئاسة تحرير الهلال، أقدم على خطوة جريئة هى قيامه بطبع الرواية بالفعل – دون إذن من أحد – وما إن علم «نجيب محفوظ» حتى انزعج، وأجرى اتصالاته.. حتى تمكّن من وقف إتمام عملية نشر الرواية وظهورها فى السوق.. وكان فى ذلك كله يكرر أنه ما لم يوافق الأزهر، فلن يأذن بطبع الرواية فى مصر، وقد استمر على موقفه حتى وافاه الأجل المحتوم.

* * *

التفسير السياسى للرواية:

وقد قيل أيضا أن الرواية أخذت من وجهة نظر سياسية، وبالتالى كان لها مفهوم سياسى يتفق مع تفسير رموزها على نحو آخر يبعد بها عن التفسير الدينى، وعن هذا التفسير يتحدث «رجاء النقاش» (كتابه: «أولاد حارتنا» بين الفن والدين، الصفحات من ٤٩ وما بعدها) فيقول:

«كان الاعتراض الأول على الرواية من جانب رجال الدين، وكان هذا الاعتراض قائما على أساس تفسير الرواية تفسيرا دينيا فيه إساءة إلى (الذات الإلهية) وإلى أنبياء الله عليهم السلام، ولكننا نجد من ناحية ثانية فى حديث «لنجيب محفوظ» أنه كان هناك تفسير سياسى للرواية ينظر إليها على اعتبارها عملا أدبيا يطعن فى النظام القائم وهو نظام «عبد الناصر»، حيث تريد الرواية حسب هذا التفسير السياسى أن تنتقد السلطة القائمة وتصفها بالاستبداد، وشخصية «الجبلاوى» فى الرواية ترمز إلى «عبد الناصر». ويبدو أن

هذا التفسير السياسى الغريب كان مصدره بعض الأجهزة الأمنية الأساسية، وعلى رأسها (جهاز المخابرات) الخطير الذى كان يرأسه فى ذلك الوقت: «صلاح نصر». وبسبب هذا الاعتراض السياسى يروى «نجيب محفوظ» هذه الواقعة، فيقول فى حديث معى «أنه أثناء نشر رواية «أولاد حارتنا» مسلسلة فى الأهرام كنت منتظما فى ندوتنا التى نعقدها كل يوم جمعة فى كازينو (أوبرا) وفى هذه الندوة الأسبوعية لاحظت وجود فتاة جديدة عرفت أنها ابنة أخت الدكتور «حسن صبرى الخولى» - (الممثل الشخصى للرئيس «عبد الناصر»)، وكانت فتاة ظريفة جدا ولا أذكر اسمها الآن. وبعد إحدى جلسات الندوة اقتربت منى الفتاة وهمست فى أذنى بأن سيارة محملة بمجموعة من العسكر ومعهم ضابط كبير برتبة كبيرة ذهبت إلى بيتى لاعتقالى، وقبل أن تصل إلى منزلى جاءها الأمر بالعودة وعدم إكمال المهمة. ولم تذكر الفتاة أى تفاصيل أخرى. ولا أعرف مدى صدق هذه الواقعة، كما لم أحاول التأكد من صحتها. ولكنى فى أثناء نشر «أولاد حارتنا» كانت زوجتى تشكو لى من وجود مراقبة مستمرة لها، وأن أشخاصا لا تعرفهم يتتبعون حركتها كلّما نزلت إلى الشارع وحتى فى أثناء تجوّلها فى السوق لشراء احتياجات البيت، وربما لو كنت أنتبه خلال سيرى فى الطريق لاكتشفت أن هناك من يراقبنى. ولكن الأفكار التى كانت تدور فى ذهنى وأنا أمشى كانت تشغلنى عن مثل هذه الأمور».

ويخلص الأستاذ «رجاء النقاش» من ذلك إلى قوله: إذا فقد كان هناك تفسير سياسى لرواية «أولاد حارتنا» إلى جانب التفسير الدينى، هذا التفسير السياسى كان مثل التفسير الدينى - ضد الرواية أيضا، كما جاء فى حديث «لنجيب محفوظ» أن بعض الأصدقاء قالوا لى إن المخابرات كان لديها اعتقاد أن «أولاد حارتنا» هى رواية موجّهة ضد النظام وأنهم اشتمُّوا فيها رائحة مؤامرة، وذهب أصدقاء آخرون إلى أن الأزمة التى آثارها الأزهر ضد الرواية كانت بتدبير المخابرات نفسها، فقد أرادت أن تستفز مؤسسة دينية كبرى بهدف النيل من «نجيب محفوظ»، وقد استبعد «نجيب محفوظ» نفسه هذا الاحتمال.. ولكن يمكننا أن نقول إن غضب السلطة على الرواية كان حقيقة مؤكدة وإن كان قد توقف عند الأقوال دون دليل يثبته ويقطع بصحته هكذا أنهى «رجاء النقاش» حديثه عن هذه الناحية.

ثانيا: تقارير الأزهر:

سنقف فى حديثنا عند التقارير التى لها صفة رسمية، دون الآراء الفردية التى أبداها جانب من رجال الدين وخطباء المنابر، فتلك آراء فردية لا تنسب إلا لقائليها دون أن يكون «الأزهر» أو سواه من الجهات الرسمية له دور فيها أو مسئولية عنها..

وإلى وقت قريب لم يكن معروفا إلا أمر اللجنة التى شُكلت عندما ثار لغط حول الرواية عند نشرها مسلسلة.. غير أنه ظهر فيما بعد أن هناك تقريرين أعدّهما الواحد بعد الآخر: فى مجمع البحوث الإسلامية.. ونعرض لهذه التقارير فما يلى بشىء من التفصيل.

١ - تقرير اللجنة الأولى:

عندما لفتت الصفحة الأدبية فى جريدة الجمهورية – فى أثناء نشر رواية «أولاد حارتنا» مسلسلة فى الأهرام إلى أنها تتعرض للعقيدة الإسلامية.. ثار نفر من رجال الأزهر وطالبوا رسميا بأن يوقف الأهرام نشر الرواية على الفور. وكان على رأس الأهرام فى ذلك الوقت الأستاذ «محمد حسنين هيكل» الذى رفض الانصياع إلى وقف النشر.. ويحكى «رجاء النقاش» القصة فى كتابه الشيق («أولاد حارتنا» بين الفن والدين) حيث يذكر (ص٤٤ – ٤٥) ما يأتى:

فى حوار أجراه الكاتب الصحفى المعروف «عادل حمودة» مع الأستاذ «محمد حسنين هيكل» رئيس تحرير الأهرام، فى الفترة التى نشرت فيها الأهرام «أولاد حارتنا».. فى هذا الحوار بين «عادل حمودة» و«هيكل» قال «هيكل»: بعد أسبوع واحد من النشر بدأنا نتلقى رسائل فى صورة نقد موجه مباشرة إلينا، وفى خطابات حملها البريد، وبعد شهر بدأت الأصوات ترتفع، وبعد شهر ونصف الشهر، وجدت «جمال عبد الناصر» يكلمنى فى التليفون، وقال إن الأزهر، أو وزارة الأوقاف – لا أذكر – كلمونى عن الرواية. سألته: هل قرأتها قال قراءة الأعمال الأدبية مسلسلة لا تريحنى – سأقرؤها بعد نشرها فى كتاب. ثم يقول «هيكل» فى حواره مع «عادل حمودة»: أردت أن أكسب وقتا لاستكمال نشر ما بقى من الرواية، فقلت «لعبد الناصر»: خليهم يعملوا لجنة من رجال الأزهر ويفحصوا الرواية. وقد جاء قرار اللجنة بمنع النشر، وكان ذلك قبل عشرة أيام من انتهاء النشر. لكن النشر استمر حتى نهاية الرواية. وقد حرصت على أن أختم الحلقة الأخيرة بعبارة: «انتهت الرواية»

• هذه هى رواية «هيكل» فى حديثه مع «عادل حمودة» منقولا عما ورد فى كتاب «رجاء النقاش».

هذا ويروى الدكتور «جابر عصفور» نفس الواقعة على النحو التالى:

ثـار رجـال الأزهر الذين لم يقـرأ أغلبهم رواية من قبل، ولم يتعـوّدوا على المجازات الأدبيـة، حتـى تلك الموجودة فى تراثهم الأدبى، وطالبوا رسميا بإيقاف نشـر الرواية فى الأهرام فورا، ورفض «هيكل» – القوى – ذلك، ولكنه ناور حتى يكسـب وقتا، وينتهى نشر الباقى من حلقات الرواية، فطالب بتشكيل لجنة من كبار العلماء للحكم على الرواية، واعيـا بالتقاليـد البيروقراطية التى تؤكد أن من يريد قتـل موضوع أو عرقلته أن يحيله إلى لجنة أو يطلب تشـكيل لجنة لدراسـته، ونجحت الحيلـة، وتكونت لجنة ثلاثية ضمت «الشـيخ محمد الغزالى والشيخ أحمد الشرباصى» (وثالثا لم يذكر اسمه) وانتهت اللجنة إلى ضرورة منع الرواية من النشر، لكن كانت مناورة «هيكل» قد حققت غرضها، واكتمل نشر حلقات الرواية فى الأهرام.

ولا ندرى شـيئا عن أسـانيد اللجنة فيما انتهت إليه، إذ لم تحرر تقريرا برأيها أو ربما كانـت قد حررت تقريرا، ولكنها حرصت على عدم نشـره أو إذاعته. على كل حال فكل ما هو معلوم عن اللجنة أنها انتهت إلى قرار برفض النشر، وذلك لأسباب غير معلنة، وإن كانت معروفة حدسا، وهى أن الرواية تتناول رموزا مقدسة وتنزلها منزلة البشر العاديين، وتجيز لهم أن يخطئوا ويصيبوا، وأن يتصرّفوا كما يتصرف أحاد الناس..!!

٢ - التقرير الأول لمجمع البحوث الإسلامية:

لم يكـن هـذا التقرير معروفا حتى وقـت قريب إلى أن تمكن الأسـتاذ البحاث: الدكتور/ «محمد حسام محمود لطفى» (أستاذ القانون المدنى بفرع بنى سويف التابع لجامعة القاهرة) من الحصول على صورة منه ونشره فى كتاب أصدره فى عام ١٩٩٣م تحـت عنوان: «ملف قضايـا حرية الرأى والتعبير فى مصر» وقـد طبعه على نفقته وقام بتوزيعه بنفسه، ومن ثم لم يكن معروفا إلاّ لدى القلة.. وقد أشار إلى هذا التقرير الدكتور «جابر عصفور» فى كتابه عن «نجيب محفوظ» الذى سـلفت الإشـارة إليه.. وقد بادرت إلى الاتصال بصديقى العزيز الدكتور «حسام»، فيسّر لى سبيل الاطلاع على نسخة منه إذ كانت كل النسخ التى لديه قد نفدت تماما.

* * *

ويعلل الدكتور «جابر عصفور» إعداد هذا التقرير (ص ٢٩٥ من مؤلفه سالف الذكر) بأنه «يبدو أن نشـر الرواية فى بيروت آثار فكرة إمكان السماح بدخولها إلى مصر، وعندئذ كان لابد من عرض الرواية على مجمع البحوث الإسلامية الذى له تاريخ متصل من تقارير المنع الذى يسارع إليه عند أية شبهة (قد تخالف الدكتور «جابر» فى هذا الرأى بالنسبة للمجمع فله وقفات طيبة) – ولم يكن أمر رواية «أولاد حارتنا» واقعا فى حيِّز الشـبهة التى تدفع إلى التأنـى أو الـتروى أو الاختلاف، بل فى حيز العداء المسـبق القديم من الذين لم يقرأوا الرواية وكفَّروها على السماع.. (هذا رأى الدكتور «جابر عصفور»)

والتقريـر أعده من وقّعه تحت وصف (الباحث) بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٢م ونورد فيما يلى نصه حرفيا: (منقولا عن كتاب الدكتور «محمد حسام محمود لطفى» – ص١٣،١٢)

نص التقرير الأول:

القصة تقع فى خمسـمائة واثنتين وخمسين صفحة من القطع الكبير، وهى من القصص الرمزية التى تتناول تاريخ البشـرية من «آدم» وما وقع له ولابنيه وبعث الرسـل: «موسى» و«عيسى» و«محمد» إلى وقتنا هذا وما يظهر كل يوم من جديد فى التقدم العلمى.

وقـد رمز الكاتـب إلى كل حادثة مشـهورة، وشـخصية معروفة، وأضفـى عليها من التصويـر مـا يحدِّد معالمها ويدّل عليها، وإن لم تكن فـى الإطار التاريخى لها. فرمز للإله «بالجبلاوى». والجنة بحديقة القصر، و«لآدم» «أدهم»، و«إبليس» «إدريس»، و«موسـى» «جبل»، و«عيسـى» «رفاعة»، و«محمد» «قاسم» إلى آخر الرموز التى استخدمها فى تصوير الأحداث.

وقد أخطأ التوفيق الكاتب فى تناوله للإله والرسل...

أ - فبالنسبه للإله:

جسد الإله ونعته بصفات مقذعة سواء على لسان «إبليس» أو «قدرى» الابن العاصى من ولدى «آدم» أو الفتوات. وفى بعض الأحيان على لسان الرسل، والبعض الآخر عند تصويره هو لبعض المواقف وصفه على لسان «إبليس» بأنه قاطع طريق فى القديم، وعربيد أثيم فى المستقبل، ووصف تقاليد أسرته بالسخف والجبن المهين، وأنه يغيِّر ويبدّل فى كتابه كيف شاء له الغضب والفشل، ووصفه على لسان «قدرى» ابن «آدم» بأنه لعنة من لعنات الدهر،

وأنه البلطجي الأكبر، ووصفه على لسان أحد الفتوّات بأنه ميّت أو فى حكم الميت، ووصفه على لسان ناظر الوقف بأنه قعيد حجرته ولا يفتح بابه إلا عند ما تحمل إليه حوائجه. ووصفه على لسان أحد تلاميذ «عيسى» بأنه عاجز، وأنه لو كان فى قوته الأولى لسارت الأمور كما يشاء ووصفه على لسان «عرفة» رمز العلم، بأنه قائم غير دار بجريمته.

• ثم يختم قصة الرسالات بموت «الجبلاوى»: تراجع صفحات..

* * *

ب- بالنسبة للرسل:

صورهم جميعا فى صور من يرتاد «الغرز» ويتعاطى المخدرات، وهذا أخف ما وصفوا به فيما كتب.

«عيسى» وصفه على لسان أحد الفتوات بأنه خنثى، يقول «بطيخة» أحد الفتوات، فتوات الحارة تجتمع من أجل مخلوق لا هو ذكر ولا هو أنثى.. ويصوِّره على لسان نفسه وتلاميذه بأنه سكير حشاش.. ففى ص.. يقول «رفاعة» «عيسى» الخمر توقظ العفاريت، ولكنها تنعش من تخلّص من عفريته. وفى ص.. وتساءل «كريم» – وهو أحد أعوان «رفاعة» – هل أعد المجمرة؟ فقال «رفاعة» بحزم: نحن فى حاجة إلى وعينا..

ينسب إلى «رفاعة» الزواج من عاهر وإن لم يقربها مع أن «عيسى» لم يتزوج بنص القرآن، وقد ناقض الكاتب نفسه حين جعل بعض أتباعه يتجنبون الزواج حبا فى محاكاته، وجعل ولادة «عيسى» عن زواج وذلك خلاف مانص عليه القرآن، ويتنافى ختام حديثه عن «عيسى» مع ما جاء به القرآن من أنه لم يقتل، ولكنه جعل نهايته القتل كما جاء فى الصفحات...

جـ- بالنسبة «لمحمد» المرموز له «بقاسم»:

١ – وصفه بارتياد القهاوى وتعاطى الجوز والشراب، وأنه مولع بالنساء، يترصدهن بالخلاء عند المغيب كما جاء فى الصفحات.. ففى ص.. عند الحديث عن زواجه من «قمر» «خديجة» اقترب منها بجلبابه الحريرى وجسده ينفث حرارة ممزوجة بسطول حتى وقف أمامها ينظر من عل.. الخ

٢ – ومن الألفاظ المقذعة الخارجة التى جاء بها الكاتب على لسان أحد البلطجية فى النيل من «قاسم»: «عرف ابن الزانئة كيف يفسد بيننا».

٣ – بل مِن أفحش الفحش ما سوّده من تعليل لزواج «قاسم» المتعدد إذ يقول: لم يتغيّر شـأنه فى شىء اللهمَ إلا أنه توسع فى حياته الزوجية كأنما جرى فيها مجراه فى تجديد الوقف وتثمينه.. ثم يقول معللا تعدد أزواجه.. إنه يبحث عن شىء افتقده منذ فقد زوجته الأولى «قمر» أو «أنه يريد أن يوثق أسبابه بأحياء الحارة جميعا أو إذا كانت الحارة أعجبت به لأخلاقه مرة فقد أعجبت به لحيويته مرات «وأن حب النسـوان فى حارتنا مقدرة يتيه بهـا الرجال ويزدهون، ومنزلة تعـدل فى درجاتها الفتونة فى زمانهـا أو تزيد، وينتهى الكاتـب مـن قصته إلى أن التقدم العلمى وتطوره بهذه الصورة إرهاص بانقراض الرسـالات وانقضاء أثرها. وأن ذلك من آثار شيخوخة الإله ثم موته. هذه جوانب المؤاخذه فى القصة، ولا يخفِّـف من وقعهـا الانتقال من الأحـداث الطبيعية، وشـخصياتها إلى أحداث دالة وشخصيات رامزة، فإن ذلك كلّه لا يخفى الوجه الحقيقى لكل حادثة ولكل شخصية.

كمـا لايخفِّـف من وقع هذه المؤاخذات أن ما قدمـه الكاتب من حيث هو – بعيدا عن المعتقدات والمقدسات – عمل فنى ممتاز، وقد كان فى مقدور الكاتب أن يخرج عمله الفنى بعيدا عن هذا السقوط.

• لهذا أوصى بعدم نشر القصة مطبوعة أو مسموعة أو مرئية.

والله الموفق

١٢/ /١٩٦٨م الباحث

* * *

٣ - التقرير الثانى لمجمع البحوث الإسلامية:

• وعن هذا التقرير يذكر الدكتور «جابر عصفور» أنه:

«يبدو أن هذا الرأى هو ما ثبت عليه مجمع البحوث حتى بعد أن حصل «نجيب محفوظ» على جائزة نوبل التى أعلنت فى الثالث عشر من أكتوبر سنة ١٩٨٨م، وأعقب الإعلان احتفال الدولة بالمؤلف وتكريم الرئيس له بمنحه قلادة النيل – أرفع الأوسمة فى الدولة. واستغل المثقفون المناسبة – وكنت أحدهم – وطلبوا من الرئيس مبارك الإفراج عن الرواية والسماح بنشرها، الأمر الذى أدّى – فيما يبدو – إلى إعادة عرضها على مجمع البحوث الإسلامية الذى ازداد تشدّدا مع تصاعد ضغط جماعات الإسلام السياسى، ونورد فيما يلى التقرير الثانى منقولا عن كتاب الدكتور «محمد حسام محمود لطفى» – ص١٤ ، ١٥.

نص التقرير الثانى:

بعد فحص رواية «أولاد حارتنا» للأستاذ «نجيب محفوظ» نجدها قصة رمزية واضحة الرمز تشير إلى قصة الحياة والبشر، إلا أنها مع وضوح رموزها تحتوى على خلط شديد ولا تنتظم على سياق تاريخى أو خط رمزى مستقيم.

وقد رمز فيها لفترات متعدِّدة، فترة بدء الخلق حتى بعثة «موسى عليه السلام»، وفترة بعثة «موسى» إلى بعثة «عيسى عليه السلام» ثم بعثة «محمد ﷺ» ثم فترة التخلف والصراع على العالم الإسلامى وهكذا.

وقد جسَّد فى رمزه باسم «الجبلاوى» صورة الإله ونعته بصفات مقذعة سواء على لسان «إبليس» «إدريس» أو «قدرى» «قابيل» الابن العاصى من ولدى «آدم» أو الفتوات: وفى بعض الأحيان على لسان الرسل أنفسهم أو فى تصوير بعض المواقف.

وقد وصفه مثلا على لسان «إبليس» بأنه قاطع طريق فى القديم وعربيد أثيم فى المستقبل، ووصفه على لسان «عرفة» (العلم الحديث) بأنه نائم غير دار بجريمة ثم تنتهى القصة بموت «الجبلاوى» «الله» على يد «عرفة» (العلم الحديث)..

وأنه بالنسبة للرسل صوَّرهم فى صورة من يرتاد «الغرز» ويتعاطى المخدرات ووصف «جبل» «موسى» على لسان أحد الفتوات بأسلوب التحقير، وعلى لسان نفسه، ولسان تلاميذه بأنه سكير حشاش، كما نسب إلى «رفاعة» «عيسى» الزواج من عاهر وإن لم يقربها، ثم ذكر بعد ذلك أن بعض أتباعه تجنبوا الزواج حبا فى محاكاته!!

وجعل ولادة «عيسى» ناشئة عن زواج، وأنهى حياة «عيسى» بالقتل أما بالنسبة «لقاسم» «محمد» فقد وصفه بأنه يرتاد القهاوى ويتعاطى الجوزة والشراب وبأنه مولع بالنساء يترصدهن بالخلاء عند الغيب واستعمل فى النيل منه ألفاظا مثل ما ذكره على لسان أحد البلطجية: «عرف ابن الزانية كيف يفسد بيننا».

ويقول فى تعليل تعدّد زوجاته لم يتغير من شأنه شىء اللهم إلا أنه توسع فى حياته الزوجية، كأنما جرى فيها مجراه فى تجديد الوقف وتنميته ثم يقول: إنه يبحث عن شىء افتقده منذ وفاة زوجته الأولى «قمر» (خديجة) وأنه إذا كانت الحارة قد أعجبت به لأخلاقه مرة، فقد أعجبت به لحيويته مرات وأن حبّ النسوان فى حارتنا مقدرة يتيه بها الرجال ويزدهون.

ولا يخفف من هذه المؤاخذات أنها سيقت مساق الرمز، لأن الرمز مصحوب بما يحدّد المقصود منه بغير لبس ولا شبهه، ولا ما يذكر أحيانا على لسان بعض المغرضين: ومن استغرقتهم واستهدتهم هذه الأقانين من أن الكاتب يكتب لنا ولا يقصد به القصص الدينى. فنحن فى هذه القصة نعالج القصة ورموزها الواضحة بدون لجوء إلى قصد الكاتب ونيته التى سوف يحاسبه الله تعالى عليها، وأما تقرير العمل من حيث هو فن (رفيع) فنتركه لهؤلاء النقاد الذين استساغت أذواقهم (الرفيعة) مثل هذا الفن.

وقد قرر مجمع البحوث الإسلامية حظر تداول «الرواية» أو نشرها مقروءة أو مسموعة أو مرئية وكذلك حظر دخولها بناء على هذا التقرير وعلى تقارير الأجهزة الرقابية الأخرى.

وبالله التوفيق

١٩٨٨/١٢/١م
الأمين العام
لمجمع البحوث الإسلامية

* * *

ثالثا: تعقيب فى سؤالين:

• وفى إطار ما قدمناه فإننا نثير سؤالين:

• هل كان هناك مبرر لمنع نشر الرواية؟

• وما مدى سلامة التفسير الدينى للرواية؟

وسوف نحاول الإجابة على السؤالين ملتزمين الموضوعية التامة.

عن السؤال الأول:

• هل كان هناك مبرر لمنع نشر الرواية فى ذلك الوقت؟

لقد قدمنا مختلف الروايات لقصة منع نشـر الرواية.. ومن الثابت من هذه الروايات أن «الأزهر» هو أول من أشـار بمنع نشرها، فقد استجابت السلطة لأصوات ذكرت أن الرواية تتناول «الذات الإلهية» بما لاينبغى تناولها به، فآثرت السـلامة، ورأت أن تتجنب المزيد من المشـاكل، وأخذت بنصيحة تشـكيل لجنة دون أن تكلفها بمهمـة محددة، ودون أن تعطيها الوقت الكافى، بل ودون أن تكلّفها بكتابة تقرير.. وأغلب الظن أن تلك اللجنة لم يتسن لها قراءة الرواية كاملة، إذ لم تكن قد طبعت فى كتاب بعد، ومن الطبيعى أن تكون محاولة قراءتها من واقع العشـرات من أعداد صحيفة الأهرام أمرا فى غاية الصعوبة، ومن ثم فالغالب أن أعضاء اللجنة اطلعوا على ما تيسر من بعض الأعداد، ثم رأوا مشايعة الأراء التى ترى فى الرواية ما ينبغى سـتره، فأبدت فتواها الشـفوية، ومن ثم صدر قرار شـفوى كذلك بمنع نشـر رواية «أولاد حارتنا» فى كتاب داخل مصر، وإن أبدت السلطة أنه ليس هناك ما يمنع من نشرها فى الخارج..!!

وليس من شك فى أن هذا الوضع غير مبرر، إذ لو أن فى الرواية عدوانا على الأديان أو تعديا على العقائد لما جازت الموافقة على نشرها بصورة من الصور.. ثم ما جدوى منع نشرها فـى الداخل والإذن بنشـرها فى الخارج – طالما كان مفهـوم الخارج هنا هو الدول العربية المجاورة، بل وبيروت بالذات؟ وقد كان من المتوقع أن تتسـرب نسخها إلى الداخل، وأن تصبح قراءتها أمرا ميسورا فى مصر لكل من يرغب فى قراءتها..

والأمـر الغريب هو أن يصبح هذا القرار الذى لم نعرف بالضبط من الذى أصدره، وأصّر عليـه.. أن يصبح بمثابة الحكـم النهائى البات، الذى لا يقبـل مراجعة ولا نقضا، كأنه القضاء والقدر.

والأكثر مثارا للدهشة أنه كان قرارا يقوم على مجرد مقولات شائعة غير محدَّدة، بل ولم يكن – عند صدوره – يستند إلى أية حيثيات أو أسباب معروفة، أو منشورة أو يعرفها أحد..

والأمر الذى ليس له تفسير على الإطلاق هو أن مؤلف الرواية نفسه لم يُسأل عن روايته ولم يطلب إليه أحد أن يتحدث عنها، أو يدلى بأية تفصيلات بشـأنها، بل كان من حقّ الجميـع أن يتحدثوا عنها، إلا المؤلف هو وحـده الذى لم تتح له فرصة واحدة للدفاع عن عمله الفنى، وعن إنجازه الأدبى.. وكان كل ما قيل له أن عليه أن يلزم الصمت، ولا يسأل عن مبرر المنع، أو يحاط علما بما أحدثه أو يمكن أن يحدثه نشـر الرواية من مسـاوىء أو أضرار، بل إن أحدا لم يناقش هذه الناحية، وأخذ منع النشـر قضية مسلما بها، وإن كان البعض يعبر بين الحين والآخر عن تأذِّيه من أن يمنع نشر مثل هذا العمل.

والذى قيل ومازال يقال إن الرواية انطوت علىأخطاء بل وآثام عديدة، ومن هنا وجب منع نشرها وتداولها.. وبخاصة بعد ما كشف تقريرا مجمع البحوث الإسلامية عمَّا تحويه تلك الرواية من سـقطات... فهل لنا أن نتساءل عن مدى انطواء هذا القول علىحق مؤكد؟ ذلك ما نتساءل عنه، وما نتناوله عند تحليلنا ونحن نجيب على السؤال الثانى.

* * *

عن السؤال الثانى:

وهو يدور حول مدى سلامة التفسير الدينى.. وهو تفسير قال به كل من الباحث محرر التقرير الأول، والأمين العام محرر التقرير الثانى، إذ التزم التقريران تفسـيرا واحدا محددا دون أن يبين أى منهما سنده المؤكد الذى أوحى إليه هذا التفسير.

ونعنى به التفسـير الذى يعتبر أن كل الأشـخاص التى وردت فى الرواية بأسماء رمزية لهـا ما يقابلها من الواقع التاريخى. فأسماء الرواية هى مجرد رموز لشـخصيات تاريخية عرفتها البشرية على تعاقب أجيالها.. وقد كان هناك شبه إجماع بين هؤلاء المفسرين على تحديد أسماء الشخصيات التاريخية التى تقابل الأسماء الرمزية لشخصيات الرواية..

والداهية الكبرى كانت النتائج التى رتبها أصحاب هذا التفسـير على تفسـيرهم. فكل ما قاله أو قيل عنه، أو أتاه صاحب الاسـم الرمزى من تصرف إنما ينصرف إلى صاحب الاسـم المقابل أى إلى الشخصية التاريخية المعروفة، ثم تجرى المقارنة والتساؤل: هل يصحّ أن ينسب إلى صاحب هذه الشـخصية التى لها جلالها وعظمتها وتاريخها مثل هذا القول المتدنّى، أو

هذا التصرف المشـبوه، أو هذا الفعل المشـين؟ إن مثل هذا القول فيه إساءة بل وينطوى على كفر، ويكاد المفسر أن يقول بأنه سيودى بالمؤلف إلى نار جهنم والعياذ بالله..!

وكل ذلك إنما جاء لأن السـادة المفسرين لم يساورهم أدنى شك – فى صحة تفسيراتهم وفى تحديدهم للشخصيات المقابلة ثم مضوا بعد ذلك يسائلون المؤلف كيف يورد ذلك على لسـان هذا أو ذاك من الأشـخاص الذين لهم وقارهم على مدار تاريخ البشـرية ؟؟ وكيف يسـتبيح أن يجرى علىألسنتهم ما أجراه من عبارات، وأن يروى عنهم ما نسبه إليهم من تصرفات؟ وعلم الله أن المؤلف برىء من ذلك كله، فهو:

أولا: لم يقل ولم يشـر إلى أنه يوافق السـادة المفسـرين على تفسيراتهم تلك أو أنه كان يقصد بأصحاب الأسماء التى وردت فى روايته الشـخصيات التى حددها أصحاب التقارير التى سلف ذكرها.

وثانيا: أن المؤلف – فى واقع الأمر – لم يذكر شيئا ممًا أخذه أولئك عليه أو مما نسبوه إليه، بل هو تحدث عن شـخصيات بشـرية، تتصرف فى أرض البشـر على النحو الذى يتصرف به سائر البشر..

وثالثا: أن أولئك المفسـرين هـم الذين قلبوا الآية، وقرروا ما قرّروه من مقولات سـيئة نسبوها – ظلما – إلى الشخصيات التاريخية ذات المكانة الرفيعة، والمقام السامى ثم نسبوا إلى «نجيب محفوظ» ظلما أنه كان يقصد ذلك أو أنه لابد وأن يقصد ذلك..!

ورابعا: فإن ذلك يؤكد أن كل ما قيل من أوصاف سيئة تكاد تصل إلى حد الرمى بالكفر إنمـا يقوم على محض تفسـير بأن الكاتب كان يقصد كـذا... ومثل هذا القول لا يمكن أن يؤاخذ به أحد، أو يُبنى عليه اتهام، أو يُسـتدل به على إهانة للدين، أو تشـويه للعقيدة، أو مساس بالمقدسات!

وعلىذلك فلنا ألا نأخذ بهذا التفسير الضيق، وألا نساير القائلين به على أنه هو التفسير الصحيـح، بل لنا أن نقرر أنه أبعد مايكون عن الصحة، وسـوف نورد فى الفصول التالية مزيدا من الحقائق فى محاولة صادقة منا لرد الأمور إلى نصابها.

* * *